

# حالة الإتحاد 2016: النساء في أوروبا و العالم

## المحاضرة الافتتاحية

البروفيسور روث روبيو مارين

أستاذة القانون الدستوري بالمعهد الجامعي الأوروبي

قصر فيكيو، فلورانس

6 مايو<sup>1</sup> 2016

أولاً: مقدمة

الضيوف الأعزاء، الزملاء و الأصدقاء،  
أصحاب المعالي،  
الأمهات الجلائل، بن فيهن من ليست بيننا و اللاتي بسببهن نجتمع هاهنا اليوم،  
الآباء الذين اضطرتهم الحياة للقيام بدور الأمهات،  
أمي التي تحضر بيننا اليوم مع ولديّ سيمون و لوكاس،

---

<sup>1</sup> هذا النص هو ترجمة للنسخة المكتوبة لخطاب المعهد الجامعي الأوروبي حول حالة الإتحاد المقدم في 6 مايو 2016 بقصر فيكيو بفلورنسا ، إيطاليا. وقد أجريت الترجمة إلى اللغة العربية من قبل هناء بن عبدة. الاستشهاد البيبليوغرافي بالنص الكامل أو بمقتطفات يرجى الرجوع إلى إصدار اللغة الإنجليزية على النحو التالي روث روبيو مارين، "المرأة في أوروبا وفي العالم: حالة الإتحاد 2016" ، 14 I.CON (2016).

إنه لمن دواعي الشرف بأن أكون هنا في " قاعة الخمس مائة "، هذه القاعة التي كانت تجمع خمس مائة رجل من المجلس الأكبر لجمهورية فلورنسا، والتي أدخلها اليوم لكي أتحدث عن وضع المرأة في أوروبا و العالم.

السيدات و السادة،

لا يخفى على أحد اليوم بأن أوروبا تعيش أعمق أزمتها منذ تأسيسها كمشروع إنساني ذي أبعاد اجتماعية و اقتصادية و سياسية قبل ستين سنة من الآن في إطار الإتحاد الأوروبي.

هذه الأزمة طويلة الأمد و إن كانت اقتصادية في ظاهرها إلا أنّ نتائجها الاجتماعية وخيمة جدا على منطقتنا، و نلاحظ ذلك من خلال جملة من الظواهر كنفاقم الشعبوية و معاداة الأجانب و القومية و التطرف الديني توازيا مع تصاعد الخطر الإرهابي.

ففي الوقت الذي بدأ خطر خروج اليونان من الإتحاد يتلاشى، ظهر بقوة خطر خروج بريطانيا منه، مجسما بذلك بوادر خيبتنا في هذا المشروع الأوروبي الذي طالما عملنا من أجله.

في ذات الوقت، بحارنا تبتلع الآلاف من البشر ممن عشموا فينا الملجأ، و زهاء المليون لاجئ يطرقون أبوابنا فما يجدون منا الإجابة الإنسانية التي تليق بحقهم علينا. خاصة و نحن الذي طرق كثير من أسلافنا أبواب اللجوء عند باقي الأمم عندما اضطهدوا في أوطانهم و طاردتهم الحروب و هددوا في حياتهم فهربوا للدود عنها.

في مثل هذه الأزمة و في سياق هاته الأخطار يسألني كثير منكم كيف أفسر أن تخصص محاضرة حالة الإتحاد لمسألة النساء؟

و هنا أعود نحوكم بسؤال بدوري: هل هناك وقت مناسب لإثارة مسألة النساء؟،

فلنعد قليلا إلى الوراء، قبل نحو القرن من الزمان تقريبا، عندما كانت النساء تناضلن من أجل حق الاقتراع في مختلف الدول الأوروبية، كنّ هنّ أيضا يواجهن بنفس السؤال و يطلب منهنّ التريث و الانتظار و الصبر و التضحية لفائدة مسائل أكثر "أهمية" و أكثر "استعجالية"، و هنّ اللاتي ساهمن

في النضال من أجل نفس هذه القضايا "الأكثر أهمية" كالصراع الطبقي الاشتراكي، و معركة الحد من هيمنة الأنظمة القديمة و الملكية المطلقة والكنيسة، والحركات الوطنية.

لكننا اليوم نعي تماما بأمر تم تجاهله في تلك الفترة، وهو أنّ انخراط و تشريك المرأة في بناء الديمقراطيات الأوروبية هو أيضا مسألة "مهمة" و "استعجاليه" تهم قيم المساواة و الحرية.

و بنفس هذا المنطق، فإني أزعّم بأن مصداقية التزام الديمقراطية الأوروبية بقيم العدالة الاجتماعية تعتبر اليوم على المحك و أن نجاحها أو فشلها في تجاوز هذا التحدي الحاسم يمر ضرورة، و في جزء كبير منه، عبر كيفية تعامل أوروبا مع قضايا المرأة.

و هنا قد تتساءلون ماهي قضايا المرأة في أوروبا اليوم؟ اليوم و هي التي تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال، اليوم و قد تمّ نسخ النصوص القانونية التي تتضمن الآثار الصريحة و المزعجة للأبوية الاجتماعية و التي جعلت النساء منذ عصور كائنات قاصرات قانونا؟

يؤسفني أن أخذلكم بأنه و رغم المساواة القانونية و رغم التفوق العددي للمرأة (أكثر من نصف السكان)، فإن النساء في أوروبا مازلن في عداد المجموعات المضطهدة.

كيف علينا أن نفهم هذا؟

الفيلسوفة إيريس يونغ (Iris Young) التي فارقتنا بصفة مبكرة، تعرّف الاضطهاد على أنه كل منظومة تعمل على تحجيم قدرات الأفراد على تحقيق إنسانيتهم بصفة مكتملة. و يكون ذلك إمّا من خلال معاملتهم بطريقة تجرّدهم من إنسانيتهم أو من خلال إنكار كل الفرص التي تمكنهم من التوصل إلى إخراج كامل قدراتهم الإنسانية سواء البدنية أو الروحية.

و هنا يجدر التذكير بأن الاضطهاد لا يأتي ضرورةً من طاعية تحرّكه النوايا السيئة، و إنّما في مجتمعات متحرّرة - تحدها النوايا الحسنة - قد نجد حواجز تنظيمية أمام المجموعات تحدّ من حريّاتها و ذلك لا فقط عبر نصوص قانونية مكتوبة و إنّما عبر قواعد و عادات و رموز.

ترى يونغ بأن الاضطهاد له أوجه خمس: العنف، الاستغلال، التهميش، العجز أو عدم امتلاك السلطة، و الامبريالية الثقافية.

السيدات و السادة،

رغم المفارقة، علينا أن نهني أنفسنا أننا أخيرا نمتلك الأدلة المادية بأن المرأة في أوروبا تتعرض للأوجه الخمس للاضطهاد كجزء من حياتها اليومية.

تم تجميع هذه المعطيات من دراسات دقيقة و آليات تم تطويرها في السنوات الأخيرة و من ضمنها " المسح الشامل للعنف ضد النساء في الاتحاد الأوروبي " الذي قامت به الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية سنة 2014 و الذي استند على 42000 مقابلة مع نساء من كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. كما استعنت بتقرير ممتاز حول "المساواة بين النساء و الرجال" نشرته المفوضية الأوروبية في نفس السنة و مجموع تقارير المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين حول "مؤشر المساواة الجندرية" و التي قيّمت بدقة تطور المساواة بين الجنسين في الفترة ما بين 2005 و 2012 من خلال رصد الفجوات ذات الطابع الجندري في شتى مجالات تدخل الإتحاد الأوروبي بما في ذلك الفوارق في العمل و المال و المعرفة و التعليم، و الوقت و السلطة و الصحة و العنف و الفوارق متقاطعة الأوجه (intersecting inequalities).

إنطلاقا من هذه الأعمال العلمية سوف أفسّر لما و كيف مازالت المرأة في أوروبا مضطهدة و سأحاول من ثمة رسم السيناريوهات المحتملة في المستقبل و من خلال ذلك أحلل نتائج تلك السيناريوهات على كيفية رؤية أوروبا لنفسها كجال جيوسياسي ملتزم بالقيم الديمقراطية و مثل العدالة. هذا الإلتزام الذي أراه أحد الأسباب الكبرى لوجود الإتحاد الأوروبي.

دعوني إذن أبدأ بتحليل ما أفرزته المعطيات، فكيف تنعكس الأوجه الخمس للاضطهاد على النساء في أوروبا؟

\*\*\*

**ثانيا: أوجه الاضطهاد ضد المرأة**

## العنف

نبدأ بالوجه الأكثر بشاعة للاضطهاد و هو العنف و هنا نلاحظ أن كثيرا ما يهتم إعلامنا و يسلط الضوء على العنف المسلط على النساء الأجنيات أو المهاجرات معتمدا على مقارنة غريبة إستشراقية صرفة في تناوله لمسائل تهم "النساء الأخريات" ضحايا الاتجار قصد الاستغلال الجنسي أو الفتيات اللاتي تتعرضن للختان. و لكن تقرير الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية يتحدث عنا "نحن" و ليس عن "الأخريات" و قد أصبحنا نعرف الكثير عن أنفسنا:

نحن نعرف أنّ واحدة من أصل ثلاث نساء في أوروبا تعرّضت للعنف الجسدي و / أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتها منذ بلوغها سن الخامسة عشر و هو ما يمثّل قرابة 59,4 مليون امرأة ضحية عنف في أوروبا، و نفس النسبة تضاهي ما يتعرض له الفتيات ما دون الخامسة عشر،

نحن نعرف أيضا أنّ واحدة من أصل عشرين امرأة في أوروبا تعرّضت للاغتصاب مرة واحدة على الأقل في حياتها منذ بلوغها سنّ الخامسة عشر، و هو ما يمثّل قرابة 9 مليون ضحية اغتصاب، يعيشن بما تخلفه هذه التجربة المريرة من خوف و غضب و شعور بالعار و قلق مزمن و فقدان ثقة بالنفس.

نحن نعرف أيضا أنّ نسبة تتراوح بين 45 % و 55 % من النساء في أوروبا تعرّضن للتحرش الجنسي و أنّ نسبة 18 % من النساء تعرّضن للتحرش من خلال المطاردة أو التلصص عليهنّ، خاصة الشابات من اللاتي تعرّضن للمطاردة الافتراضية عبر مواقع الاتصال.

لا أعتقد أن هذه الأرقام تشمل شتى أشكال العنف المسلط على النساء الأكثر عُرضة للتهديد، خاصة منهنّ النساء المهاجرات (اللّاتي يكنّ عادة تحت سيطرة أزواجهنّ أو أرباب أعمالهنّ) و النساء طالبات اللجوء أو اللاجئات (ضحايا الإتجار و الاستغلال الجنسي من قبل الأعوان أو المهربيين أو بقية اللاجئيين في مناطق العبور أو مراكز الاستقبال)، و النساء القاصرات عضويًا (و اللّاتي يعيشن غالبا على هامش المجتمع و المنظومة القانونية).

أيها السيّدات و السادة،

إنّ أكثر ما يُقلق في هذه الأرقام أنّ حالة من ضمن خمس حالات عنف جسدي أو/ و جنسي ضدّ امرأة في أوروبا تكون بسبب شريك حاليّ أو شريك سابق لها و ما يُعمّق خوفنا أكثر هو أنّ 14% من النساء فقط يتقدّمن بشكوى للمصالح الأمنية ضدّ شريكهنّ في حالات العنف الأكثر خطورة.

سيّداتي سادتي،

سمّوا ذلك ما شئتم و لكّتي أعتبر أنّ النساء في أوروبا تعشنّ حالة من الرعب و الاضطهاد في بيوتهنّ، مدارسهنّ، أحياءهنّ و أماكن عملهنّ.

\*\*\*

### الاستغلال و التهميش:

و هما الوجه الثاني و الثالث للاضطهاد حسب يونغ.

اليوم نسبة النساء العاملات تصل إلى حدود 63.5% و لكن و في نفس الوقت نجد أنّ على كلّ يورو واحد يكسبه رجل، تتحصل المرأة على 84 سنتا لنفس الوظيفة و نفس المستوى التعليمي. هذا الفارق في المرتبات بين النساء و الرجال يعود أساسا لغياب الشفافية التي ينتهجها أرباب العمل فيما يتعلّق بالرواتب.

من ناحية أخرى و ما يدعو للقلق فعلا، فإنّ الفارق في جريات التقاعد بين النساء و الرجال يصل إلى حدود 38% لفائدة الرجال.

أكثر من ذلك، ثلث النساء في أوروبا لن تتحصّلن على جارية تقاعد و هو ما يعرّض النساء المسنّات و ربّات العائلات ذات الواليّ الواحد إلى خطر أكبر من الفقر و التهميش.

و من بين مظاهر التمييز في العمل نجد أنّ أكثر النساء تعملن في المجالات ذات الأجور الأكثر انخفاضا و أنّهنّ معرّضات بأكثر من أربع مرات من الرجال للعمل نصف الوقت و ذلك للتوفيق بين كسب لُقمة العيش و أعمالهنّ المنزليّة.

إجمالاً، نجد أن نسبة الفارق في الأجر بين النساء و الرجال تصل إلى حدود 37%، و ذلك إمّا لأنهنّ يتحصّلن على أجر أقلّ لنفس ساعات العمل أو لأنهنّ اضطررن للعمل أقلّ أو لأنهنّ أقلّ حضوراً في الوظائف الأعلى أجراً.

و مع ذلك فإنّ هذه الأرقام لا تمثّل شيئاً أمام التفاوت الحقيقي في الموارد الاقتصادية العامة، هذا التفاوت في الأصول المالية و الأملاك العقارية الذي لا نعرف عنه شيئاً نظراً إلى انعدام المعطيات المبنية حسب الجنس.

في نفس الوقت، سيداتي سادتي، يستخر الرجال 9 ساعات فقط للأعمال المنزلية و الرعاية أسبوعياً بينما تستخر النساء 26 ساعة في الأسبوع،

في نفس الوقت، سيداتي سادتي، تضطر نساء مهاجرات للعمل بطريقة غير شرعية و بأجر منخفض كحاضنات و مربيات و معينات منزلية و مساعدات للمسنّين و هو ما يسمح للنساء صاحبات الوظائف العليا و الأعلى أجراً بتخصيص وقت أكبر للعمل بمقابل دون الحصول على دعم أو معونات اجتماعية من قبل الدولة: هذا هو الحل الذي أفرزه الواقع لمسألة رعاية الأشخاص المحتاجين للرعاية و هو ممكن لأمد قصير و لكنّه غير قابل للاستمرار على المدى البعيد.

فالبلدان التي تأتي منها النساء المهاجرات للعمل عندنا لا تحصد شيئاً مقابل تربية مواطناتها لأبنائنا، نظراً لانخفاض أجورهنّ و عدم قدرتهنّ على إرسال الأموال لبلدانهنّ، هذا عدا حرمانها من مواردها البشرية العاملة في مجالات الرعاية.

برأيي، هذا ما يجسّد بصفة مثلى ما تسمّيه يونغ الاستغلال و هو استعمال مجموعة بشرية لتحقيق ربح دون توفير مقابل عادل لفائدتها، و هو ما يجسّد أيضاً ما تسمّيه الفيلسوفة بالتهميش و هو إنزال مجموعة بشرية في درجة اجتماعية سفلى و تركها تعيش على هامش المجتمع. و هو ما تعيشه الأمهات ربّات البيوت ذات العائل الوحيد سواء في أوروبا أو في باقي مناطق العالم.

\*\*\*

العجز أو إنعدام السلطة:

هذا هو الوجه الرابع للاضطهاد و هو يجسّد الغياب في مواقع القرار و لكم الأرقام:

فالنساء تمثّلن أقل من ربع الأعضاء في مجالس إدارة كبرى الشركات المصنّفة في البورصة رغم أنّهنّ تمثّلن ما يقرب نصف الموظفين فيها.

و على مستوى القرار السياسي، و إلى حدود شهر نوفمبر 2014، لم يتعدّى معدّل النساء في البرلمانات الوطنية و الحكومات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حدود 28% من جملة النّوّاب و أعضاء الحكومات.

و رغم التطوّر المسجّل على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إلّا أنّنا لم نبلغ بعد التناصف بين النساء و الرجال، فنسبة النساء في البرلمان الأوروبي لم تتخطّى بعد 37%. أمّا المفوضيّة الأوروبية فهي تعدّ 9 نساء مقابل 19 رجلا.

من ناحية أخرى 21 % فقط من قضاة محكمة العدل الأوروبية هنّ من النساء أمّا مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي فتشارك المرأة بعضوتين فقط مقابل 22 رجلا.

و هل من المجدي التذكير بأنّ نسبة النساء اللاتي كسرن حواجز المواقع العليا للقرار تقلّ كثيرا كلّما تعلّق الأمر بالنساء المهاجرات أو النساء ذات الدخل المنخفض.

\*\*\*

### الامبريالية أو الهيمنة الثقافية:

تكمن جذور الفوارق بين النساء و الرجال في المركزية الذكورية (Androcentrism)، و التي تعرفها المنظرة السياسية نانسي فرازر (Nancy Fraser) على أنّها نمط مؤسسي يقوم على قيم ثقافية تمجّد الصفات المرتبطة بالذكرورة و تحقّر أو تحجّم كل ما يصنّف على أنه مؤنّث.

المركزية الذكورية مقنّنة لا فقط في نصوص و ضعية و سياسات حكومية بل أيضا في ثقافة شعبية و استعمالات لغوية و في معاملات حياتنا اليومية.



فهل من الصدف أن تكون "الأعمال النسائية النمطية"، عدا أنها منخفضة الأجر، مرتبطة بالخدمات و الرعاية و العلاقات و هي تتطلب عادة جهداً أكبر من الإستثمار المالي و في ذات الوقت تكون محدودة الإنتاجية؟

من هذا الواقع، و على ضرورتها لاستدامة الاقتصاد و المجتمع، فإنّ أعمال الرعاية لم يقع الاعتراف بها كما يجب أيّما الأمهات الجليلات، فمنذ أمد طويل نعيش ثنائية هرمية بين الإنتاجية الاقتصادية و الوظيفة الإنجابية.

و هو ما أقرّ به جوزيف ستيجلتز (Joseph Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل عندما تحدّث عن انعدام تام للترابط بين المكافآت الشخصية و المردود الاجتماعي. فالقواعد الاجتماعية هي التي تحدّد الأجور بعيدا عن قواعد الإنتاجية التي يتم تهميشها. و أحيلكم هنا للمثال الذي أعطاه بيرونس و بلوميان (Perrons&Plomien) عندما تمّ تعيين أحد مسيّري بنك أشهر إفلاسه كمستشار لإعادة هيكلته من جديد بأجر شهري يساوي ثلاثة أضعاف و نصف أجر سنوي لمربيّة أطفال بخبرة عشرين سنة.

بالرغم من كل ذلك، فإن المركزية الذكورية ليست الشكل الوحيد للامبريالية الثقافية التي تعاني منها المرأة في أوروبا. فتتميّط الانجذاب بين الجنسين (Heteronomativity) و الهيمنة الدينية و العرقية تقيد أيضا حياة النساء في أوروبا: اسألوا امرأة سحاوية عن رغبتها في التعبير عما يخالج عواطفها و حلمها لتكوين عائلة، اسألوا امرأة مغربية عن رغبتها في احترام حرمتها الجنسية و الإنجابية، اسألوا امرأة متحولة جنسيا عن رغبتها في الاعتراف القانوني بها، اسألوا امرأة مسلمة عن رغبتها في وضع حجابها و الذهاب إلى الجامعة، اسألوهنّ و سوف يحدثنكم عن كلّ هذا.

\*\*\*

### ثالثا: خيارات للمستقبل: أوروبا في منعطف حاسم

إذن ماذا فعلت أوروبا و مالذي تفعله الآن من أجل التصدي لكل هذا؟

سيّداتي و سادتي، أوروبا اليوم في لحظة فارقة و منعطف حاسم و اسمحو لي بأن اشرح الأسباب:

ما انفكّ الاتحاد الأوروبي يعمل من أجل التنمية الاقتصادية و التماسك الاجتماعي و قد اهتم بالفوارق الاجتماعية و الاقتصادية في سبيل تحقيق الهدف الأسمى و هو تحسين حياة الشعوب. و قد تطوّر هذا الاهتمام من معاهدة روما إلى إستراتيجية لشبونة بركائزها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية وصولاً لأجندة أوروبا 2020 الهادفة لتنمية ذكية، مستدامة و شاملة.

و قد كان السعي نحو المساواة بين الجنسين من أهم ركائز هذا التطوّر بل و اعتبر أحد مفاتيح التنمية و التطبيق الناجح للأجندات الاقتصادية، انطلاقاً من إقرار معاهدة روما المساواة في الأجر و ما تلتها من توجيهات و سياسات مستحدثة.

لقد كان الهدف توفير فرص متكافئة للنساء في مجالي العمل و الخدمات بالإضافة إلى حمايتهنّ كأمهات من ممارسات تمييزيّة، وذلك تماشياً مع تمسك أوروبا بالتزامها بحماية الأسرة و الأمومة منذ نشأة دولة الرفاه.

اكتسبت مسألة النهوض بتشغيل المرأة و المساواة بين الجنسين نفساً جديداً عندما تبنتّ الاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينات، "الإستراتيجية الأوروبية للتشغيل"، التي صيغت على أساس تذليل كل الحواجز أمام فرص التشغيل. و هو الأمر الذي دفع بالدول الأعضاء إلى تنقيح المنظومة القانونية للولاية على الأبناء و العمل على النهوض بخدمات رعاية الأطفال لتحقيق نسب أعلى لتشغيل الأمهات.

و بعيداً عن الاعتبارات الاقتصادية، و كإجابة على المشاغل التي أعربت عنها ندوة بكين و برنامج العمل الذي تمخض عنها، شرع الاتحاد الأوروبي و مجلس أوروبا في بادرة أكثر طموحاً في العمل على تحقيق هدف تمكين المرأة على اعتباره معياراً أساسياً للديمقراطية. خاصة و أن مفهوم تمكين المرأة هو مفهوم أوروبي المنشأ بالأساس.

و بالرغم من كل ما سبق، فإننا نلاحظ بكل أسف أنّ مسألة المساواة بين الجنسين فقدت من بريقها و لم تعد تحظى بالتركيز و الاهتمام التي أنيطت بهما لمدة عقود. و يكفي أن نحلّل النصوص الأوروبية الجديدة المتعلقة بالسياسات و الأهداف و الآليات و أن نلاحظ تطوّر بيئة صنع القرار الأوروبي لكي

نتأكد من هذا التغييب لمسألة المرأة في الآونة الأخيرة. و من الواضح أنّ ذلك عائد لاندلاع الأزمة الاقتصادية و المالية في المنطقة و ما تلتها من تدابير تقشيرية.

و في هذا الخصوص نسجّل بكلّ أسف أنّه و حتى أثناء رسم خطط الخروج من الأزمة الاقتصادية، تمّ تجاهل مسألة المساواة بين الجنسين على اعتبار عقلية ترى أنّها أزمة على الرجال فحسب، فرأينا دولا خفّضت من مستوى التزامها بخصوص المساواة الجندرية و أخرى تراجعت تماما عن احترام التزاماتها في الغرض. و قد يفهم من هذا الأمر رسالة ضمنية مفادها أن الاهتمام بمسألة المساواة بين الجنسين أثناء التصدي للأزمة يعتبر إلهاء عن المشاغل الأكثر أهمية.

كل ذلك لا يعني أنّ السنوات الأخيرة كانت "صفر الانجازات" في مجال حقوق النساء، فمن الضروري أن نذكر تبني اتفاقية إسطنبول حول الوقاية و مكافحة العنف ضد النساء و العنف المنزلي في 2011، و التوجيه الأوروبي المتعلق بالوقاية و مكافحة الإتجار بالبشر في 2011 أيضا و التوجيه الأوروبي المتعلق بالضحايا في 2012.

أما على صعيد الجهود المبذولة من أجل تمكين النساء و تبادل الأدوار بين الجنسين فلم تنجح أي مبادرة تشريعية عدا الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالترفيه في إجازة الأمومة من 3 إلى 4 أشهر، أما مقترحات إصلاح إجازة الأمومة و تغيير زمن العمل و التوازن في مجالس تسيير الشركات فقد باءت كلّها بالفشل.

\*\*\*

الأزمة ثمّ الأزمة ثمّ التقشف فالأزمة من جديد، و لكن في ظل ذلك ما الذي حلّ بالمرأة و بالفوارق التي تعاني منها؟ و ما الذي تشي به الأوضاع الحالية حول آفاق مستقبل وضعيّة المرأة في أوروبا؟

من خلال أعمال كاراميسيني و روبري (Karramessini & Rubery) نستخلص دروسا ثلاثا:

1- أولا، و بقطع النظر عن أن ظاهرة فقدان العمل طالت الجميع نساء و رجالا بفعل الأزمة، إلا أن نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل شهدت ارتفاعا بفعل ما يسمّى "بالعمل الإضافي" في السنوات الأخيرة. فالنساء اللاتي فقدن عملهنّ بقين في سوق الشغل من خلال استمرارهنّ في

البحث على عمل و هناك من صرن منهنّ العائل الوحيد لعائلاتهنّ هذا عدا من دخلن لسوق الشغل للمرة الأولى.

إنّ العودة إلى النموذج العائلي المؤسس على أب عائلٍ لأسرته يبدو غير ممكن في ظلّ الاقتصادات الحديثة التي نعيش فيها اليوم، ذلك أنّه يحتاج إلى إعادة تركيز الهيكلة التقليدية للعائلة المبنية على روابط وثيقة و المعتمدة على عمل أبوي يدرّ دخلا لاحتياجات جميع أفراد الأسرة. الأمر الذي يصعب تصوّره اليوم. بل و على نقيض ذلك ستتسبب ظاهرة شيخوخة السكان في إطالة مدّة بقاء النساء و الرجال داخل سوق الشغل.

2- ثانيا، نلاحظ أن نسبة الفوارق بين الجنسين تقلّصت في المدّة الأخيرة و لكنّ ذلك يعود أساسا إلى ارتفاع نسب إلغاء الوظائف و انتشار العمل نصف الوقت و العمل المرن لدى الرجال و إلى تجميد المرتبات و تخفيضها أحيانا و إلى تدهور ظروف العمل الذي يطال الجميع. و بعبارة أوضح يفسّر تراجع الفوارق بين الجنسين لا بتحسين وضعية النساء بل بتدهور وضعية الرجال و هو ما يفهم على أنّه تسوية من خلال الحطّ إلى الأسفل.

3- ثالثا، نتج عن سياسات التقشّف و الإدماج المالي لميزانيات الدول، استغناء قطاع الوظيفة العمومية عن أعداد كبيرة من أعوانه و لاشكّ أنّ النساء كنّ أوّل المتضررات من ذلك، خاصة و أنّ الدولة هي أوّل مشغّل للنساء (حيث أن العمل في الوظيفة العمومية يساعد النساء على التوفيق بين حياتهنّ المهنية و دورهنّ كأمّهات)، كما نتج انسحاب شبه كامل للدولة من دورها في حفظ المجتمع و ذلك من خلال تراجع أشكال المساعدة للأولياء العاملين و المستيّين و المعوّقين. و هذا التطوّر ينتج عنه حسب المفكّرة النسوية نانسي فولبر (Nancy Folbre) أن تصبح مسألة الفوارق بين النساء و الرجال أقلّ خطورة من ظواهر أخرى يعبرّ عنها بتفجير الأمّهات و جعل الفقر يقترن بالأمومة، أي أن يصبح الفقر ظاهرة تطال الأمّهات بشكل خاص و أن تصبح وضعية الأمومة مهدّدة بالعوز المادي.

\*\*\*

هذا تشخيص حالتنا اليوم و منها قد ينتج سيناريوهان إثنان، أحدهما يتلاءم تماما مع رؤية أوروبا لنفسها كمجموعة سياسية ملتزمة بقيم الديمقراطية و العدالة الاجتماعية و المساواة بين الجنسين، أما السيناريو الآخر فيناقض هاته الرؤية و ينسفه تماما:

السيناريو الأول هو استمرار الحالة التي نحن عليها من خلال الانتهاج المكثف للسياسات النيوليبرالية و اعتبارها منتجة للثروة و أكثر إنتاجية في مقابل التخلي عن السياسات الاجتماعية باعتبارها مكلفة، غير منتجة للثروة و معيقة للنمو الاقتصادي. و يرى كثيرون أنّ هذا السيناريو سوف يصل بنا إلى مجتمعات متعدّدة الأقطاب طبقيًا و إثنيًا، فنتوقع نوعا من المساواة و التقارب بين الطبقات الأقلّ تعلّمًا و الأقلّ كفاءة مهنية بمن في ذلك المهاجرون و بغض النظر عن الجنس، في المقابل سوف يؤدي بنا هذا السيناريو إلى اتساع الفجوة بين النساء و الرجال في الطبقات الأكثر تعلّمًا و ذات الكفاءة المهنية الأعلى و هي الحالة التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

هذه الوضعية ستعمّق الفوارق بين المجموعتين و ستؤدي إلى التدرّج الشامل للوضعيات و الآفاق المهنية بالنسبة للرجال و النساء على حد سواء.

من ناحية أخرى سيكون للعجز عن الحفاظ على آليات الحيطرة و الرعاية الاجتماعية أو تطويرها، ردود فعل تختلف حسب الجنس و حسب الطبقات، فالنساء الأقلّ تعلّمًا سوف يضطرنّ إمّا لزيادة العمل غير المأجور (أي العمل المنزلي) أو العمل نصف الوقت، أمّا النساء الأكثر تعلّمًا فستعتمدن أكثر على تأجير الأعمال المنزلية أو اقتسام الأعمال المنزلية غير المأجورة مع الشريك. و بذلك نصل إلى نتيجة مفادها أنّ النساء اللاتي تحتجنّ أكثر للحيطرة و الحماية الاجتماعية، أي المنتميات للطبقات الأقلّ حظًا و المهاجرات و الشبابات و الأمهات العائلات لأبنائهنّ هنّ أكبر الخاسرات من هذا السيناريو.

و كنتيجة لكل هذا، سيبقى معدّل الإنجاب منخفضا و في المقابل ستنتشر من جديد الإيديولوجيا العائلية التقليدية المحافظة كردّة فعل، وهو الأمر الذي لن يطال فقط الدول التي التحقت مؤخرًا بالاتحاد الأوروبي و إنما سينتعدّها ليزيد من الانقسامات فيه.

أمّا السيناريو الثاني الممكن فهو الذي يستغلّ الأزمة الحالية لكي يقوم بالمراجعات اللازمة للنموذج الرأسمالي النيوليبرالي المسيطر حالياً لتبني نموذج تنموي أكثر شمولاً يتضمن مقارنة جندرية على عكس ما تدعو إليه القوى اليسارية التقليدية.

و لنجاح هذا النموذج أتصور أنه لا بد أن يشتمل على عدد من الشروط:

بداية، لا بد أن يثمن الأعمال التي لا تدخل في سوق الشغل الحالي بما في ذلك أعمال الرعاية التي تقوم بها النساء، كما عليه أن يجارب الصور النمطية بين الجنسين و الأدوار الجندرية المحددة، و من ناحية أخرى لا بد أن يُبنى على أساس إقتصاد إدماجي و تشارك في التفكير حول المخاوف الاقتصادية و البيئية و تلك المتعلقة بديمومة المجتمع.

في هذا النموذج يعتبر التناصف في مواقع القرار بين النساء و الرجال مسألة جوهرية لبناء الإطار الجديد لأوروبا و هو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني آليات و سياسات جندرية مستحدثة في إعداد الميزانيات أو خطط الاقتصاد الكلي مثلاً.

و على صعيد آخر، لا بد أن تصبح مسألة التوازن بين الحياة الخاصة و الحياة المهنية مسألة تهم كل الطبقة الشغيلة من النساء أو الرجال لأنها مفيدة لهما على حدّ السواء. و هو ما سيستدعي أولاً ولوجاً أقل كلفة لخدمات الرعاية و حضانة الاطفال قبل و بعد التّمدرس و لخدمات رعاية المسنين و غيرهم من الأشخاص المحتاجين للرعاية، و ثانياً أكثر إجازات مدفوعة الأجر غير قابلة للتحويل بين النساء و الرجال و أكثر مرونة في زمن العمل (كتقاسم العمل و العمل من المنزل و إجراءات جديدة لتقاسم أعمال الرعاية المنزلية بما في ذلك التشجيع الجبائي).

\*\*\*

دعوني أختم بالقول أنّ هذا السيناريو الثاني هو الكفيل بأن يجعلنا نتطّلع إلى تجاوز الفوارق بين الجنسين و التغلب على الجمود الايديولوجي لمسألة المرأة و الذي لم يضرّ بالنساء فقط بل بالرجال أيضاً.

أزعم أنّ هذا السيناريو هو الوحيد الذي يجعلنا نأمل بأننا قادرون على إيقاف تدهور ظروف الطبقات الوسطى و الطبقات الضعيفة و التصدّي لمشاعر الخوف و انعدام الأمن و الاحباط الذي يطال خصوصا الشّبيبة في منطقتنا. سيداتي سادتي، نحن نشهد ضياع جيل بأكمله أمام أعيننا.

مشاعر الخوف و الاحباط و انعدام الامن ستغذي الأصوليات الدينية (التي بدورها تتجسد من خلال ممارسة رقابة على جسد المرأة و تحديد حياتها الجنسية) و ستتسبب في تنامي العنصرية و شيطنة الأجانب و صعود للشعبوية السياسية و هو ما سيزيد من آلام طالبي اللجوء ممن لم تتلعمهم بجاننا من ناحية و ما سينغص حياة المهاجرين في منطقتنا من ناحية أخرى، هؤلاء المهاجرون الذين نحتاجهم لدفع جرايات تقاعدنا و نحتاجهم في زيادة نموّنا الديمغرافي و نحتاجهم في رعاية أبنائنا و مستيننا.

نفس مشاعر الخوف و انعدام الامن و الاحباط ستغذي لدى الرجال في أوروبا ما يسمّيه جان جاك روسو (J.J. Rousseau) "وهم السيّد على العبد" و هو شعور ينطلق من الهيمنة الذكورية، الأمر الذي سيجعلهم يتمسكون بفكرة تفوق الرجال على النساء كنوع من الدفاع على آخر معاقل رفاهم و هويّتهم كرجال في مواجهة ما سيرونه بيئة سالبة لمعالم الذكورة و كنتيجة حتمية لذلك ستستمرّ النساء في العيش تحت وطأة الاضطهاد في بيوتهنّ.

سيداتي سادتي، أيتها الأمهات الجلائل، ماذا لو أنّ هذه القوى تغلّبت؟ حينها ستفقد أوروبا لا فقط التزامها بقيم المساواة و العدالة بل ديمقراطيتها و مصداقيتها أيضا.

فالآن وأكثر من أي وقت مضى، لا بد من إثارة مسألة المرأة و مواجهة كل المسائل المرتبطة بها و أضن أنّ هذه القاعة "قاعة الخمس مائة" هو المكان الأنسب للانطلاق في ذلك، حيث أنّها بُنيت سنة 1494 بعد إحدى المرات التي تمّ فيها إقصاء عائلة ميديشي من فلورنسا، فلورنسا مهد النهضة الأوروبية بانسانيتها، تلك الحركة التي سعت إلى تحطيم مختلف أشكال الدوغمائية القروسطية.

و نحن اليوم و إن أردنا مواجهة و معالجة مسألة المرأة في أوروبا، علينا أن نفعل كما فعل أسلافنا، علينا أن نزعزع الدوغمائية المتعلقة بالأسواق المالية الكونية و الدول النيوليبرالية التشفيفية و الإكثفاء الذاتي

البشري. و ربما علينا أن ننتهج نهج النهضة الأوروبية حينها عندما فكرت في إنقاذ الرجل و المرأة  
بفردائيتهم من كل أشكال الطغيان بمرادفاتهما الحديثة.

شكرا على حسن إهتمامكم.